

Distr.: General
31 January 2006

الجمعية العامة

الدورة الستون

البند ٥٠ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/60/486/Add.1)]

١٨٤/٦٠ - التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٧٨/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٣٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ١٩٧/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، المتعلقة بالتجارة الدولية والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى أحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١)، المتعلقة بالتجارة ومساائل التنمية ذات الصلة، وكذلك نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢^(٢)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢^(٣)،

وإذ تشير كذلك إلى الإعلان الوزاري والقرارات المتخذة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقود في الدوحة، في الفترة من ٩ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١^(٤)، ومقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق، والقرار ٢، المرفق.

(٤) A/C.2/56/7، المرفق.

٢٠٠٤^(٥)، والالتزام التام من جانب كافة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ ذلك، وأهمية إنجاز برنامج عمل الدوحة بنجاح^(٦)،

وإذ تشير إلى أن التجارة تشكل في العديد من الحالات المصدر الخارجي الوحيد الأكثر أهمية لتمويل التنمية، وإذ تكرر، في هذا السياق، تأكيد الدور المهم الذي يمكن أن يؤديه تحسين سبل الوصول إلى الأسواق ووضع قواعد متوازنة، وتوفير مرفق تكيف مناسب، ووضع برامج للمساعدة التقنية ولبناء القدرات موجهة توجيها جيدا وممولة تمويللا مستداما، في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا،

وإذ تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، على النحو المحدد في برنامج عمل بروكسل للقرنين ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٦)، وبرنامج عمل بربادوس^(٧)، وبرنامج عمل ألماتي^(٨)، على التوالي،

وإذ تؤكد ضرورة المعالجة الكافية لمواطن الضعف التي تواجهها البلدان النامية نتيجة للصدمات الخارجية، ولا سيما الكوارث الطبيعية، التي من شأنها الإضرار بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية وتترتب عليها آثار طويلة الأمد تعوق بصفة خاصة تحقيق تنميتها المستدامة،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٥٠/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ اللذين دعت فيهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وكذلك مجلس التجارة والتنمية إلى أن يسهما، في حدود ولايتهما، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض التقدم

(٥) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/579. متاح على: <http://docsonline.wto.org>.

(٦) A/CONF.191/13، الفصل الثاني.

(٧) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٨) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإغاثية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الأول.

المحرز في تنفيذها، ودعت رئيس مجلس التجارة والتنمية إلى عرض نتائج هذه الاستعراضات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير أيضا إلى توافق آراء ساو باولو الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الحادية عشرة المعقودة في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤^(٩)، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال،

وإذ تحيط علما بالاستعراض الذي قام به مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية والخمسين^(١٠) للتطورات والمسائل المطروحة في فترة ما بعد برنامج عمل الدوحة، التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة، وإسهام هذا الاستعراض في فهم الإجراءات اللازمة لبناء توافق في الآراء، ولمساعدة البلدان النامية على الاندماج بشكل مفيد ومجد في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي الاقتصاد العالمي، وللوصول بمفاوضات الدوحة إلى نتيجة متوازنة وموجهة نحو التنمية وناجحة،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسة إلى إقرار حقوق المجتمعات المحلية والأصلية المألقة للمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية، وذلك رهنا بالتشريعات الوطنية، والحاجة الماسة إلى تطوير وتنفيذ آليات لتقاسم المنافع بشروط متفق عليها لاستخدام تلك المعارف والابتكارات والممارسات، بموافقة مالكي تلك المعارف والابتكارات والممارسات ومشاركتهم،

وإذ تؤكد من جديد أيضا دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كمركز تنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، على نحو ما أكدته مجددا توافق آراء ساو باولو،

وإذ تلاحظ المساهمة المهمة للنظام التجاري المتعدد الأطراف في النمو الاقتصادي، والتنمية والعمالة، وأهمية مواصلة عملية الإصلاح وسياسات تحرير التجارة، وكذلك أهمية رفض استخدام السياسة الحمائية حتى يقوم النظام بدوره كاملا في تعزيز الانتعاش والنمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، مع مراعاة الفقرة ١٠ من قرارها ١٨٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

(٩) TD/412، الجزء الثاني.

(١٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١٥ (A/60/15)، الجزء الرابع، الفصل الثاني - جيم.

وإذ تخطط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية^(١١) والبيان الصادر عنه، وكذلك تقرير الأمين العام^(١٢)،

١ - تؤكد من جديد أهمية الطابع المتعدد الأطراف في النظام التجاري العالمي والالتزام بتحقيق نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف يسهم في النمو والتنمية وتوفير فرص العمل، وتشدد على ضرورة إسهام الترتيبات التجارية الشائنة والإقليمية في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٢ - تشدد على أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية قائمة على قواعد، يعنى أن الحيز المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، غالباً ما تحكمه في الوقت الراهن قواعد والتزامات دولية واعتبارات خاصة بالسوق العالمية، وأن من واجب كل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية وبين القيود المفروضة بسبب فقدان حيز السياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي كل البلدان ضرورة إقامة التوازن الملائم بين حيز السياسة الوطنية والقواعد والالتزامات الدولية؛

٣ - تؤكد أهمية أن تتسم عمليات وإجراءات التسيير الفعلي للنظام التجاري المتعدد الأطراف بالانفتاح والشفافية والطابع الديمقراطي الشامل وبمزيد من الانتظام، بما في ذلك ضمن عملية صنع القرارات، حتى تتمكن البلدان النامية من كفالة مراعاة مصالحها الحيوية في نتائج المفاوضات التجارية؛

٤ - تكرر تأكيد أن الشواغل الإنمائية جزء لا يتجزأ من إعلان الدوحة الوزاري^(٤)، وتؤكد من جديد الالتزامات المعلنة في المقرر الذي اتخذته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤^(٥)، بالوفاء بالبعد الإنمائي لخطة الدوحة للتنمية، التي تضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها، ولا سيما أقلها نمواً، في صميم برنامج عمل الدوحة^(٤)؛

(١١) المرجع نفسه، الملحق رقم ١٥.

(١٢) A/60/225.

٥ - **تعرب عن قلقها لعدم تحقيق تقدم في مجالات التفاوض التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة، مما أدى إلى تفويت مواعيد منصوص عليها في مقرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية؛**

٦ - **ترحب بمبادرة المعونة مقابل التجارة المتخذة مؤخرا لمعالجة التحديات في مجال التكيف، وكذلك لبناء القدرات في مجالي الإمداد والتجارة وبناء الهياكل الأساسية والمؤسسات في البلدان النامية، وتؤكد ضرورة التنفيذ الفعال للمبادرة، عن طريق توفير تمويلات كافية وإضافية لصالح البلدان المستفيدة؛**

٧ - **تؤكد من جديد أن لجميع البلدان مصلحة مشتركة في نجاح برنامج عمل الدوحة، الذي يهدف في نفس الوقت إلى مواصلة زيادة الفرص التجارية للبلدان النامية وجعل النظام التجاري أكثر ملاءمة للتنمية، وتؤكد ضرورة أن تقدم البلدان الرئيسية المتقدمة النمو مقترحات طموحة تتماشى مع التزاماتها بتحقيق التقدم في كل مجالات التفاوض، ولا سيما في مجالات الزراعة والوصول إلى الأسواق غير الزراعية والخدمات ونظام وقواعد الملكية الفكرية المتعلقين بالتجارة وكذلك معاملة البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية بصورة فعلية ومجدية، وباعتماد حلول عملية وملموسة للمسائل والشواغل المعلقة ذات الصلة بالتنفيذ التي أثارها البلدان النامية؛**

٨ - **تدعو إلى اختتام المفاوضات المتعلقة ببرنامج عمل الدوحة بنجاح وفي الوقت المناسب سعياً لتحقيق أقصى قدر من إسهام النظام التجاري في رفع مستويات المعيشة، والقضاء على الجوع والفقر، وتوفير فرص العمل، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتشدد، في هذا السياق، على الحاجة إلى تعزيز الوصول إلى الأسواق للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، وكذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية ضمن نتائج المفاوضات وفي جميع المجالات، ووضع قواعد متوازنة، ووضع برامج للمساعدة التقنية ولبناء القدرات موجهة توجيهها جيداً وممولة تمويلاً مستداماً لصالح البلدان النامية، من أجل تحقيق البعد الإنمائي الذي أكد عليه برنامج عمل الدوحة، وتؤكد أن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ينبغي أن يشكل خطوة مهمة نحو بلوغ هذا الهدف، وعلى الأخص من أجل وضع الصيغة النهائية لطرائق التفاوض لاختتام جولة الدوحة بنجاح بحلول عام ٢٠٠٦؛**

٩ - **تسلم بالحاجة إلى ضمان عدم إضعاف الميزة النسبية للبلدان النامية عن طريق ممارسة أي شكل من أشكال السياسات الحمائية، بما في ذلك الاستخدام العشوائي**

والسيئ للتدابير غير الجمركية والحوافز غير التجارية والمعايير الأخرى للحد بصورة غير عادلة من إمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، ضرورة أن تؤدي البلدان النامية دورا متزايدا في صياغة جملة معايير منها معايير السلامة والبيئة والصحة، وتسلم بالحاجة إلى تسهيل المشاركة المعززة والمجدية للبلدان النامية في عمل المنظمات الدولية ذات الصلة المعنية بوضع المعايير؛

١٠ - **تدعو** إلى التعجيل بالمفاوضات الخاصة بالولاية ذات الصلة بالتنمية فيما يتعلق بالاتفاق الخاص بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية^(١٣) في إعلان الدوحة الوزاري، ولا سيما التعديلات الخاصة بالاتفاق حتى تصبح قواعد الملكية الفكرية داعمة بصورة كاملة لأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي^(١٤)، وكذلك الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة، بغية معالجة المشاكل التي يواجهها الكثير من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، وبخاصة المشاكل الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والسل، والملاريا، وغيرها من الأوبئة؛

١١ - **تعرب عن قلقها** لاتخاذ عدد من الإجراءات الانفرادية التي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بصنادير جميع البلدان، ولا سيما صادرات البلدان النامية، وتؤثر تأثيراً كبيراً في المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية وكذلك في تحقيق البعد الإنمائي للمفاوضات التجارية وزيادة تعزيزه؛

١٢ - **تشدد على** ضرورة مواصلة العمل من أجل تعزيز التماسك بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والنظام المالي، وتحت مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام، تنفيذاً لولايته، بإجراء تحليل للسياسات ذات الصلة في تلك المجالات، وبوضع هذه الأعمال موضع التنفيذ، بما في ذلك بوسائل منها أنشطة المساعدة التقنية التي ينفذها؛

١٣ - **تؤكد من جديد** الالتزامات المعلنة في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية^(١٥)، وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في بروكسل، في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١^(١٥)، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو التي لم تسمح بعد بوصول جميع الواردات التي يكون منشؤها أي بلد من أقل البلدان نمواً إلى

(١٣) انظر الصكوك الدولية المتضمنة لنتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الموقعة في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع 7/1994-GATT).

(١٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

(١٥) انظر A/CONF.191/13.

الأسواق فوراً من دون رسوم أو حصص، أن تفعل ذلك، كما تهيّب بالبلدان النامية القادرة على ذلك أن تسمح بوصول جميع صادرات تلك البلدان دون رسوم أو حصص إلى الأسواق، وتؤكد من جديد في هذا السياق ضرورة اتخاذ تدابير إضافية بغية التحسين التدريجي لفرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق؛

١٤ - تؤكد من جديد أيضاً الالتزام بمتابعة حثيثة لبرنامج عمل منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمعالجة المسائل والشواغل المتصلة بالتجارة التي تؤثر في اندماج البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة بدرجة أكبر في النظام التجاري المتعدد الأطراف بما يناسب ظروفها الخاصة ويدعم جهودها من أجل التنمية المستدامة، وفقاً للفقرة ٣٥ من إعلان الدوحة الوزاري؛

١٥ - تعترف بالمشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وتدعو، في هذا الصدد، إلى تنفيذ برنامج عمل ألماتي^(٨) بشكل كامل وفعلي، وتؤكد ضرورة أن تنفذ المنظمات الدولية والجهات المانحة المعنية، وفق نهج يضم أصحاب المصلحة المتعددين، توافق آراء ساو باولو^(٩)، وبخاصة الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه؛

١٦ - تحيط علماً مع الارتياح ببدء الجولة الثالثة من المفاوضات بشأن النظام العالمي للأفضليات التجارية بين البلدان النامية، وبما أحرزته هذه المفاوضات من تقدم حتى الآن، سعياً إلى اختتام الجولة الثالثة بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛

١٧ - تسلّم بأهمية المعالجة الجدية لشواغل البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، وذلك نظراً للتقلب المستمر في الأسعار العالمية للسلع الأساسية وغير ذلك من العوامل، وبأهمية دعم الجهود التي تبذلها هذه البلدان لإعادة هيكلة القدرة التنافسية لقطاعات السلع الأساسية فيها وتنويعها وتعزيزها، وتلاحظ، في هذا الصدد، قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بتشكيل فرقة عمل دولية معنية بالسلع الأساسية؛

١٨ - تؤكد أهمية تيسير انضمام كل البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تتقدم بطلب العضوية في منظمة التجارة العالمية، وفقاً لمعاييرها، مع أخذ الفقرة ٢١ من القرار ١٨٢/٥٥ والتطورات اللاحقة في الاعتبار، وتدعو إلى التطبيق الفعال والأمين للمبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نمواً؛

١٩ - تشدد على أهمية تطوير القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية والقدرات في مجال البحث والسياسة التجارية والتنمية وهاكلها الأساسية الرامية إلى تعزيز قدرات

جانب العرض والقدرة التنافسية، وكذلك ضمان تهيئة بيئة دولية مؤاتية من أجل اندماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي اندماجا تاما وفعالا؛

٢٠ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن يقوم، وفقا لولايته، برصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي وتطور الاتجاهات في التجارة الدولية من وجهة نظر إنمائية، وعلى الأخص تحليل المسائل التي تهم البلدان النامية، مما يساعدها في بناء قدراتها على تحديد أولوياتها الخاصة في التفاوض والتفاوض على اتفاقات تجارية، بما في ذلك في إطار برنامج عمل الدوحة؛

٢١ - **تحث** الجهات المانحة، في هذا الصدد، على تزويد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بمزيد من الموارد اللازمة من أجل تقديم المساعدة الفعالة إلى البلدان النامية بناء على طلبها، وكذلك زيادة مساهماتها في الصناديق الاستثمارية التابعة للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نموا والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية؛

٢٢ - **ترحب** بعرض حكومة غانا السنخي استضافة الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المقرر عقدها في عام ٢٠٠٨، وتعرب عن امتنانها للاتحاد الأفريقي لما قدمه من دعم لغانا في هذا الخصوص؛

٢٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين عن تنفيذ هذا القرار وعن التطورات الحاصلة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وذلك في إطار البند الفرعي المعنون "التجارة الدولية والتنمية" من البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي".

الجلسة العامة ٦٨

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥